الأمم المتحدة
A/RES/62/190

Distr.: General
11 February 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/419/Add.1*)]

٦٢/١٩٠ – تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢١٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وكذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ - ١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الأهداف المحددة في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[٧] بتخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن القضاء على الفقر أعظم تحد شامل يواجه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول أساسا عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة من حيث علاقتها بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تقر بأن تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، قد انحرف الآن عن مساره في كثير من البلدان، وإذ تشدد على أنه إذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق، لا بد من التنفيذ النشيط لجميع الالتزامات الإنمائية دون أي تأخير،

وإذ لا يزال يساورها القلق لأن أفريقيا الآن هي القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

---

(٧) انظر القرار ٥٥/٢.

(٨) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تلاحظ الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها حاليا لجنة التنمية المستدامة لدورتها المقبلة لفترة السنتين، مع التركيز على مواضيع الزراعة والتنمية الزراعية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء نسبيا حتى الآن في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وبخاصة الغايات والأهداف المتعلقة بالجوع، وإذ تسلم بالحاجة إلى مضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في محاولته تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة تقوم بدور حاسم في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في التزايد، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وأن تعزيز دور المرأة على جميع الصعد وفي جميع جوانب التنمية الريفية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي أمر لا بد منه، وأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية أمران أساسيان لتنفيذ نهج متكامل قوامه زيادة إنتاج الأغذية وتعزيز الأمن الغذائي والسلامة الغذائية بطريقة تتحملها البيئة،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في الزراعة وإنتاج الأغذية من أجل التكيف مع عدة أمور، من بينها تغير المناخ والتحضر والعولمة،

وإدراكا منها لضرورة استدامة الوسائل التكنولوجية لتحقيق هذه الأهداف وتيسير وصول الفقراء إليها واستفادتهم منها، وإذ تأخذ في الاعتبار الصكوك الدولية ذات الصلة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات الزراعية المناسبة والمعقولة التكلفة والمستدامة يمكن أن تؤدي دورا مهما في مساعدة الدول الأعضاء على تخفيف حدة الفقر والقضاء على الجوع،

١ - **تهيب** بالدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء القادرة، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بذل مزيد من الجهود لتشجيع التنمية في البلدان النامية ونقل التكنولوجيات المناسبة إليها بمقتضى شروط عادلة وشفافة ومتفق عليها بصورة متبادلة، وكذلك لدعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع الاستخدام الفعال للخبرة الفنية والتكنولوجيا على الصعيد المحلي، والنهوض بالبحوث والتكنولوجيات الزراعية لتمكين الفقراء في الريف، رجالا ونساء، من زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي؛

٢ - **تبرز** ضرورة أن تيسر الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى معارفها وخبراتها في ميدان التكنولوجيا الزراعية ونظم الابتكارات الزراعية، وبخاصة للفقراء، رهنا بالترتيبات المناسبة؛

٣ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وبخاصة من حيث تأثيرها في الأطفال، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن التنمية الريفية والزراعية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، وتدعو إلى زيادة الاستثمار المنتج في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى زيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، بوسائل منها الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وتشجع دعم مشاريع تنمية السلع الأساسية، ولا سيما المشاريع القائمة على السوق، ودعم إعدادها في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

٤ - **تلاحظ مع الارتياح** المساهمة التي قدمتها مبادرة التكنولوجيا من أجل الزراعة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

٥ - **تحث** الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم جهود الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، للإفادة الكاملة من المعارف الجديدة في التكنولوجيا الزراعية والابتكارات الزراعية والبحوث والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وبخاصة القضاء على الفقر والجوع؛

٦ - **تهيب** بالمؤسسات العامة والخاصة زيادة تطوير سلالات محسنة من المحاصيل تناسب شتى المناطق، ولا سيما المناطق التي تتعرض لتحديات العوامل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، وتطوير وإدارة هذه المحاصيل بطريقة مستدامة، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان إتاحة سلالات المحاصيل المحسنة لصغار الملاك من المزارعين وجعلها في متناول أيديهم، بشكل يتسق مع النظم الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٧ - **تشدد** على أهمية دعم البحوث الزراعية، وتدعو إلى مواصلة تقديم الدعم لأنظمة البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وكذلك المنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

٨ - **تدرك** أهمية المؤسسات ذات الصلة التي توفر آليات فعالة للخدمات الاستشارية الزراعية العامة والخاصة، وكذلك تقديم الخدمات الإرشادية والمالية والتسويقية للمزارعين، ولا سيما المزارعين من صغار الملاك، ليتسنى لهم الاستفادة من المعارف الجديدة ونظم الابتكارات الزراعية والتكنولوجيا المحسنة واستخدامها؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء القادرة، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية إلى تخصيص موارد مالية وتقنية لدعم تطوير تكنولوجيات فعالة ومنتجة وسليمة بيئيا لفائدة الزراعة المستدامة في البلدان النامية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧